اقتصاد

نواب الشعب يستغلون وجود وزير الاقتصاد لانتقاد الأداء الحكومي

الخليل: لا يوجد اليوم أي سبب اقتصادي وراء ارتفاع سعر الصرف

الكزبري: إذا حصلت على ترخيص شركة خلال شهرين فإن «أبو زيد خالك»

| محمد منار حميجو

وجّه عدد من أعضاء مجلس الشعب انتقادات لاذعة للحكومة حول موضوع السياسات الاقتصادية، فاعتبر البعض أن هناك إنجازات عسكرية في حين على الجانب الآخر هناك انتكاسات اقتصادية، إضافة إلى أنه لا يوجد إجراءات لتحفيز المستثمرين، وهذا ما يدل على أن هناك إخفاقاً من الفريقين الحكومي والاقتصادي.

وقبل البدء باستعراض أداء وزارة الاقتصاد في جلسة المجلس أمس المخصصة لذلك، أجهش عدد من النواب بالبكاء حزنا على زميلتهم جورجينا رزق التي توفيت أمس الأول إثر حادث أليم، فخيم الحزن على الجلسة.

أشار النائب أحمد الكزبري إلى موضوع تبسيط الإجراءات لتحفيز المستثمرين، مضيفاً: «أين تبسيط الإجراءات الذي تم الحديث عنها اليوم؟ فإذا حصلت على ترخيص شركة خلال شهرين فإن أبو زيد خالك».

وفي مداخلة له تحت القبة، تطرّق الكزبري إلى أن دوريات الجمارك تدخل إلى المحلات، ورغم أنه يتم تقديم فاتورة لهذه الدوريات فإنها لا تعترف بها، وتنظم ضبوطاً جمركية حتى في نهاية الشهر لتبرز للحكومة أنها نظمت ضبوطاً بقيمة معينة، معتبراً أن هذا من أحد المؤشرات غير الصحيحة التي لا تبين في أي اتجاه يذهب الاقتصاد.

وأكد أنه تم طرح أكثر من مرة تحت القبة موضوع إعادة النظر في القرار الخاص بالسماح بإدخال معدات البناء، مضيفاً: «آن الأوان لإعادة النظر بهذا القرار».

وشدّد الكزبري على ضرورة تخفيض الفائدة للمستثمرين المقترضين ضمن منظومة قانونية سليمة، وخصوصاً أن البنوك السورية تؤكد حسب تصريحات لوزير المالية أنه يوجد لديها مئات المليارات جاهزة للإقراض.

ورأى النائب محمد رعد أن الوزراء يركزون على الإيجابيات وما تم إنجازه، مشيراً إلى أن وزير الاقتصاد لم يتحدث أثناء عرضه لأداء وزارته عن تمويل المستوردات التي تتم بالقطع الأجنبي.

وتساءل رعد: لماذا الدول حتى الآن تمول المستوردات مع العلم أن القطع الأجنبي بحيازة التجار وليس مع الدولة نتيجة السياسة الاقتصادية الخاطئة لهذه الحكومة؟

وبيّن أن سعر الصرف الرسمي أقل من النصف مقارنة مع السوق السوداء، وبالتالي «حرمنا خزينة الدولة من كل التحويلات التي تأتي من الخارج، وهي بملايين الدولارات»، ومن هذا المنطلق سأل «من المستفيد من هذا الفرق الشاسع بين سعر الصرف النظامي وسعر السوق السوداء؟».

ودعا رعد إلى التركيز على العقبات التي تنعكس على الحياة اليومية للمواطن، معتبراً أن هناك انتصارات في الجانب العسكري وانتكاسات في الجانب الاقتصادي.

وأشارت زميلته غادة إبراهيم إلى أن الاجتماعات التي جرت حول تفعيل دور المشاريع المتوسطة والصغيرة لم تحدث سوى مكاتب للتعريف بالهيئات المعنية في هذا الموضوع، متسائلةً «هل نعود إلى عشرين عاماً للوراء؟»، مشددة على ضرورة الاستفادة من هذه المشاريع.

ولفت النائب نبيل صالح إلى أنه تم استبدال النظام الاشتراكي التي اعتمدته الدولة السورية حتى عام ٢٠٠٠ بنظام السوق الاجتماعي حتى قبل اشتعال الحرب على سورية، مؤكداً أن الحكومات المتعاقبة لم تقدم أي اقتصاد مقاوم بقصد استثمار الطاقات الوطنية المتاحة داخل البلاد.

ورأى صالح أن الاقتصاد الوطني كان يخسر في حالة غير مفهومة، في حين كان هناك انتصارات للجيش في أرض الميدان، مضيفاً: «جلّ ما عملته حكوماتنا الراشدة هي التلطي خلف الحرب حتى باتت الشماعة لتبرير الفشل الاقتصادي».

وشدّد على ضرورة إيجاد صيغة لاقتصاد مقاوم يطبق على الجميع أو العودة إلى النظام الاشتراكي، بدلاً من استنزاف المستهلك والتاجر والصناعي عبر موظفين فاسدين يعملون في وزارة التموين وغيرها.

واعتبر النائب وليد درويش أن لا تطوير في الإجراءات الاقتصادية، لافتاً إلى أن الحكومة تتحدث عن موضوع ترشيد الاستيراد في حين هناك الكثير من السيارات الفارهة موجودة في السوق، كما أن البضائع التركية موجودة حتى في الصالات الحكومية.

وأشار درويش إلى أن الحكومة حتى الآن لم تستطع ضرب أي مضارب أو متلاعب بسعر الصرف.

ولفت النائب مجيب الرحمن الدندن إلى أن هناك تخبطاً في الإجراءات الاقتصادية، مؤكداً أن سورية دولة قوية وقادرة على أن تتجاوز المشاكل الاقتصادية، لكن في حدود علمية توافق عليها السلطة التنفيذية، وتقرها السلطة التشريعية، مضيفاً: «أما أن تتغير هذه الخطط بتغير الوزير فإن هذا لا يجوز، وتحدثت أكثر من مرة أن هناك خططاً للتنمية يجب أن تقرّ».

وحمّل زميله محمد الجغيلي وزارة الاقتصاد مسؤولية ما يجري حالياً في المجال الاقتصادي، مشيراً إلى أنه منذ أسبوع ارتفع سعر الصرف، وبالتالي ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال ذلك؟

الوزير يرد

بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن مشروع قانون الاستثمار سيقدم لمجلس الشعب بعد أن تم عرضه على الحكومة أكثر من مرة، معتبراً أنه واعد ومهم جداً، وقد تمت صياغته بما ينسجم مع التشريعات الموجودة.

ورداً على مداخلات الأعضاء، أكد الخليل أن هناك خطة طموحة لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل مؤسسة ضمان مخاطر القروض، وسوف تكون النتائج قريبة في هذا الموضوع.

وأكد أنه لا يوجد اليوم أي سبب اقتصادي وراء ارتفاع سعر الصرف، وكل ما هو قائم حالياً أن هناك مشكلات في بعض دول الجوار، إضافة إلى سعي حثيث من أميركا لتجفيف الدولار، وحصار مطبق على مصارف المنطقة لمنع دخول الدولار.

وأشار الخليل إلى أنه لمجرد ارتفاع أسعار الصرف يبدأ بائعو الخضار والفواكه وهي محلية الإنتاج برفع الأسعار، والتاجر حتى المستورد يسعر على أسعار الصرف المتوقعة وليست الجديدة، والحجة أنه يوجد لديه كمية من المواد لا يريد أن يخسر بها.

وأوضح الخليل أن من أسباب ارتفاع سعر الصرف أنه في الحرب تتأثر أسعار الصرف نتيجة أن هناك الكثير ممن يحولون الأموال المكتنزة لديهم إلى قطع أجنبي أو ذهب، وهذا ما لجأ إليه العديد من المواطنين في بداية الحرب، إضافة إلى أنه في عام ٢٠١٣ انخفض الناتج المحلي بنسبة -٢٦ بالمئة وهذا يدل على أن الاقتصاد في حينها تعرض لهزة كبيرة نتيجة أنه لم يعد هناك مواد يتم تصديرها، وبالتالي غاب القطع الأجنبي، إضافة إلى دخول المضاربين على الخط وكل هذه الأمور تركزت في بداية الحرب.

وأكد الخليل أن الاقتصاد السوري بدأ يتحسن في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، إذ بدأت ملامح التعافي الاقتصادي تظهر، وهناك العديد من المنشآت عادت للعمل، كما أن هناك مؤشرات اقتصادية أصبحت تتضمن معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومعدلات تضخم أقل، وبالتالي هناك مواد أكثر ذات إنتاج محلي تدخل إلى السوق، وبالتالي هذا يعكس زيادة الطلب على الليرة.

وأكد الخليل أن زيادة الرواتب درست في الحكومة لمدة ثمانية أشهر، وفي الوقت التي تحققت فيه بدأت حملة على زيادة الأسعار حتى يكون هناك حالة من التوتر الاقتصادي عالي المستوى يؤثر على تفكير المواطنين والصناعيين والتجار، مؤكداً أنه في الواقع لم يحدث أي شيء سلبي، وهناك واقع اقتصادي يتحسن بشكل تدريجي، لكن بدلاً من أن يشعر المواطن بأن هناك تحسناً، بدأ يشعر أن هناك هجمة وارتفاعاً في سعر الصرف، وهذا شكل من الحروب، وهو الأخطر.

وقدم الخليل في بداية الجلسة عرضاً موجزاً حول أداء وعمل الوزارة خلال الأشهر الماضية وفق المحاور الأساسية التي تعمل عليها، مؤكداً أن سياسة التجارة الخارجية من جهة التنظيم هي في أوضح المراحل وأكثرها شفافية، على مستوى تحديد المواد المسموح باستيرادها، وهي لجميع المستوردين من دون استثناء، ومن دون سقوف، وفق شروط محددة، وآلية موحدة، وما جرى الآن هو مراجعة للدليل التطبيقي الالكتروني الموحد لإجازات وموافقات الاستيراد بهدف العمل على تخفيف ما أمكن من استيراد المنتجات التي يوجد لها مثيل محلي، ولتعزيز قدرة سياسة التجارة الخارجية على تحقيق متطلبات الاقتصاد الوطني ودفع عجلة الإنتاج.

وبين الخليل أن العمل جارٍ على تنفيذ الخطة الوطنية للتصدير من خلال التعاون مع كافة الوزارات والجهات المعنية، إذ شخّصت هذه الخطة كل معوقات التصدير والحلول اللازمة لها.

أما فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية المعنية فيها الوزارة، فأوضح أن الوزارة راجعت بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار في سورية، كالمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧، وتم إعداد مشروع قانون للاستثمار.

وفيما يخص مجال التعاون الدولي، أشار الخليل إلى أن الوزارة تعمل عليه بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين وهيئة التخطيط والتعاون الدولي من خلال الترويج للاستثمار وتحقيق بعض المزايا للمنتجات السورية عند تصديرها للدول الأخرى، من خلال استيراد هذه المنتجات بأقل عوائق ممكنة ورسوم جمركية، إضافة لتأمين احتياجات سورية من الدول الصديقة الأخرى.

رعد:

القطع الأجنبي بحيازة التجار نتيجة السياسة الاقتصادية الخاطئة لهذه الحكومة

درويش:

الحكومة لم تضرب أي مضارب أو متلاعب بسعر الصرف حتى الآن

الأسعار ترتفع وقلة في بعض المواد

«تجارة دمشق»: دورنا توعية التجار وتنمية الروح الوطنية لديهم!!

| الوطن

شهدت أسواق دمشق قلة في عرض بعض المواد الأساسية كالسكر مثلاً، إذ ألقى تجار مفرق المسؤولية على الموزعين، لتأخرهم في توزيع المواد، على حين أبدا تجار جملة تخوفهم من عدم استقرار سعر الصرف والخسارة في حال البيع.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق بين لـ«الوطن» أن دور غرفة تجارة دمشق في هذه الحالة يقتصر فقط على توعية المنتسبين للغرفة، وتنمية الروح الوطنية لديهم، ليساهموا بالوقوف مع المواطن في ظل هذه الأزمة.

أما عن ارتفاع الأسعار والخلل الحاصل في عرض المواد، والذي لا يتوافق مع عودة تحسن الليرة بأكثر من ٢٥٪، فبين حلاق أن السبب في ذلك هو ضيق دائرة المنافسة، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، مشيراً إلى صعوبة عملية الاستيراد لعدة أسباب، منها خارجية وهي الحرب والحصار الاقتصادي، أما الأسباب الداخلية فهي بعض التشريعات والقرارات الصادرة عن الحكومة، كالقرار الأخير الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الذي يلزم التاجر بوضع مؤونة ٤٠٪ من قيمة البضاعة المستوردة لدى المصارف الحكومية.

وأوضح الحلاق أن الغرفة طلبت من الحكومة عدة مرات زيادة عدد العاملين في القطاع التجاري والسماح لهم بالاستيراد، مشيراً إلى أنه كلما زاد عدد العاملين في هذا القطاع كلما زادت كميات المعروض من المواد على اختلاف أنواعها، وبالتالي تنخفض أسعارها، مؤكداً أن هذا هو الحل الأمثل لمشكلة ارتفاع الأسعار والخلل في قوى العرض في السوق.

من جانبه، رأى أمين سرّ جمعية حماية المستهلك عبد الرحمن حبزة أن سبب الخلل في الأسواق عدم انخفاض أسعار المواد رغم انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة.

أما بالنسبة لضبط أسعار المواد فأكد حبزة أن الأسعار لن تستقر وتنخفض قبل استقرار أسعار الصرف، الأمر الذي سيخلق حالة من الطمأنينة لدى التجار، منوهاً بدور المؤسسة السورية للتجارة وتدخلها الإيجابي في السوق عن طريق السلل الغذائية، موضحاً أن تأمين هذه السلع كان من نسبة الـ١٥٪ التي ألزم بها قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التجار.

هل سندات وأذونات الخزينة هي الحلّ؟

موصلي لـ«الوطن»: الصكوك الإسلامية أفضل لتمويل المشاريع والأذونات لمدة سنة لتمويل الإنفاق العام بفائدة ١٥بالمئة

| علي نزار الآغا- عبد الهادي شباط

بعد مطالبات عديدة من الخبراء الاقتصاديين في سورية بتفعيل سندات الدين العام، لجهة المساهمة في ضبط سعر الصرف، وتقليص مستويات التمويل بالعجز وطباعة الأوراق النقدية، وتوسيع مروحة الأدوات النقدية لدى المصرف المركزي، قرّر مجلس الوزراء تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية التابعة للجهات العامة عن طريق طرح «سندات وأذونات خزينة عامة"، بفائدة محددة، لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية مدروسة وفق آلية محددة بين الجهة المستفيدة وهيئة تخطيط الدولة ووزارة المالية.

من الجدير ذكره أن موضوع طرح سندات وأذونات الخزينة ليس وليد ظروف الحرب، بل يعود الاهتمام به إلى العام ٢٠٠٦، وكثيرون يعتبرون وزير المالية محمد الحسين عرّاب القصة، ونفّذ أول مزاد في نهاية العام ٢٠١٠، وتكررت التجربة عام ٢٠١١، ثم توقفت.

أما وقد استفاقت الحكومة على أهمية تلك الخطوة لتطبيقها في ٢٠٢٠، فمن الضروري تسليط الضوء على بعض النقاط التي تفيد في تطبيق فعّال للتجربة، لتجاوز بعض السلبيات قبل أن تقع.

فضّل الأكاديمي المتخصص في الأسواق المالية الدكتور سليمان موصلي توجّه الحكومة لتفعيل وطرح صكوك إسلامية، في حال كان الهدف تمويل المشروعات الاستثمارية، وذلك عوضاً عن طرح سندات وأذونات خزينة، نظراً لأنه ما من أداة رقابية يمكنها تتبع مجريات تمويل المشاريع عبر السندات والأذونات، بعكس الصكوك، التي تصدّر لتمويل مشروع محدّد سلفاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الموصلي أن إصدار سندات وأذونات خزينة يقتضي دفع معدل فائدة ثابت، بينما ترتبط الفائدة في الصكوك بمفهوم الربح، ولا يوزع الربح على حملة الصكوك إلا إذا تحقق فعلاً، وهذا يضمن جدوى حقيقية للمشروع المراد تمويله، وبالتالي فإن مخاطر الصكوك أقل من السندات والأذونات.

ولم يلغ الموصلي أهمية إصدار السندات والأذونات، لجهة تفعيل عمليات السوق المفتوحة لدى السلطات النقدية، وتنويع الأدوات المالية، منوهاً بأن الأفضل استخدامها لتمويل الإنفاق العام، في حال كان الهدف سحب السيولة، وذلك بدلاً من التمويل بالعجز، وما يرافقه من تضخم، وهنا من المفيد التركيز على إصدار أذونات خزينة لكون آجالها قصيرة، ولمدة سنة وأقل، وبإصدار تجريبي مبدئياً بمبلغ نحو ملياري ليرة، وبمعدل فائدة نحو ١٥بالمئة، بشرط أن تطرح للجمهور بشكل عام، لمعرفة كيفية تعامل السوق معها.

ورأى أنه مع معدل فائدة ثابت ١٥بالمئة مثلاً، يمكن أن يقوم البعض بشراء الأذونات، وسط تقلبات سعر الصرف، أما طرح سندات لفترات طويلة، تزيد على ٣ سنوات، فلن يكون المشترون سوى المصارف الحكومية، وهنا يمكن الحديث عن أدوات أخرى غير الأذونات والسندات في حال كانت العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف العامة فقط، مستبعداً أن يخاطر مستثمر أو بنك خاص بإيداع مبالغ لفترات طويلة بسعر فائدة ١٥بالمئة، كما أنه من غير المنطقي طرح فائدة بنحو ٤٠بالمئة لجذب زبائن للسندات ذات الآجال الطويلة.

١٥بالمئة لسنتين

من جهته، رأى خبير نقدي، مطّلع على السياسة النقدية، أنه في ظل النقص الكبير في الإيرادات العامة للدولة، والحاجة المتزايدة لمصادر تمويل لإعادة البناء، وبنفس الوقت السيولة الكبيرة في المصارف وعدم وجود منافذ استثمارية، تظهر فكرة إصدار سندات وأذونات الخزينة كحلّ يمكننا به توظيف تلك السيولة في حلّ مشكلة العجز الكبير في الموازنة، بشكل لا يكلف الاقتصاد المزيد من التضخم، منوهاً بأنه ضمن معدل التضخم المرتفع سيكون تحديد الفائدة على تلك السندات والأذونات ضمن مستوى عالٍ نسبياً، فيمكن مبدئياً إصدار سندات طويلة الأجل (أكثر من خمس سنوات) تذهب لوزارة المالية لسدّ العجز وتستخدم لأهداف خاصة بإعادة الأعمار، وتتمتع بمزايا خاصة كالإعفاء من الضرائب والرسوم.

واقترح إصدار سندات حكومية بمعدل فائدة يتناسب مع آجال الاستحقاق بحيث لا يقل سعر الفائدة لسندات حكومية بأجل سنتين عن ١٥بالمئة، وتفعيل السوق المالي لتسهيل تداولها.

وبين أن هذا الأمر يفيد في تقييد السيولة النقدية (الكاش) وتخفيض عرضها وزيادة الطلب عليها، ما من شأنه إيقاف الارتفاع الحاصل في سعر الصرف وزيادة الطلب على الليرة السورية.

للجمهور وليس للمصارف

رأى رئيس قسم المصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان أن طرح سندات وأذونات الخزينة يجب أن يكون للجمهور وليس للمصارف حتى لا تكون هذه السندات وعمل المصرف المركزي مشابهاً أو منافساً لعمل المصارف التي تمثل بحد ذاتها مؤسسات اقتصادية ولديها سياسات عمل وتوظيف، ولا داعي لتشغيل ودائعها عوضاً عنها.

والأفضل من ذلك أن توجه هذه السندات والأذونات للجمهور وسحب السيولة من الناس والأفراد الذين عادة لا يودعون أموالهم في القطاع المصرفي لتصب في الخزينة، ومن ثم إعادة توظيفها وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية والأكثر حيوية.

ولابد من منح فائدة مجزية ومنافسة للفوائد التي تمنحها المصارف لجذب السيولة نحو هذه السندات، مقدراً أن يكون سعر الفائدة حالياً نحو ١٤بالمئة، وخاصة أن السندات عادة ما تكون طويلة الأجل.

وحول توجيه هذه السندات والأذونات لتمويل مشروعات القطاع العام، بين كنعان أنه سيكون هناك مشكلة في السداد لأن معظم هذه الاستثمارات غير ربحية أو محدودة الربحية.

وبالتالي سيكون هناك صعوبة في تحقيق أرباح موازية أو معادلة لسعر الفائدة الذي يرافق سندات الخزينة.

كنعان: يجب طرحها للجمهور وليس للمصارف ولا داعي لتشغيل ودائعها عوضاً عنها

على ذمة «محروقات»:

وصول توريدات غاز جديدة وتحسن يلمسه المواطن خلال أيام

| رامز محفوظ

علمت «الوطن» من مصادر مسؤولة في شركة «محروقات» عن وصول توريدات جديدة من مادة الغاز.

وتوقعت المصادر تحسناً لوضع الغاز خلال الأيام القليلة القادمة بحيث يلمس المواطن هذا الأمر على أرض الواقع.

وأرجعت المصادر سبب الاختناقات الحاصلة حالياً في مادة الغاز وعدم توفرها بالشكل الكافي في الأسواق إلى قلة التوريدات وتأخرها في بعض الأحيان، مشيرةً إلى أن الحصار الجائر على سورية هو أبرز الأسباب في تأخر وصول التوريدات، وبالتالي عدم توفر المادة بشكل كافٍ في الأسواق.

ولفتت المصادر إلى أن الإنتاج المحلي من الغاز لا يغطي سوى ربع حاجة السوق، أما الباقي فيتم تغطيته عن طريق الاستيراد، موضحةً أن الطاقة الإنتاجية لمعمل غاز عدرا حالياً نحو ٤٠ ألف أسطوانة غاز يومياً، وهذه الكمية لا تغطي كامل حاجة دمشق وريفها، مبينة في الوقت نفسه أن حاجة دمشق وريفها من مادة الغاز هي نحو ٦٠ ألف أسطوانة يومياً.

وأشارت المصادر إلى أن نقص توزيع مادة الغاز على المعتمدين يعود لعدم توفر الكميات الكافية من المادة، وللتخفيف من موضوع احتكار المادة من قبل بعض المعتمدين، لافتةً إلى أنه يتم التركيز حالياً على توزيع المادة عن طريق سيارات المحافظة والمؤسسة السورية للتجارة.